

الجزء

1

مقدمة في تحليل السياسة العامة

Introduction To Public Policy



صيد سمك السلمون الكندي The Canadian Salmon Fishery

تعتبر نتائج تحليل السياسة عبارة عن مجموعة من النصائح والاستشارات التي يتم تقديمها بشكل أساسي للمساعدة في اتخاذ قرارات السياسة العامة. وتأخذ هذه النصائح والاستشارات أشكالاً مختلفة. وحتى يتم توضيح محتوى مفهوم تقديم الاستشارات والنصائح فسيتم البدء بمثال يوضح العديد من محاور تحليل السياسة العامة- والتي سوف يتم التطرق إليها في هذا الكتاب، والهدف هو أن نبين للقارئ أن هناك تحليلاً شاملاً للسياسة، يشتمل على وصف وتحليل المشكلة، وتقديم بدائل محددة للسياسة، ومن ثم، تقييم البدائل، وتقديم توصيات للسياسات المقترحة.

لنفترض أن الوزير الجديد لوزارة إدارة صيد الأسماك والمحيطات في الحكومة الكندية قد طلب منك إجراء تحليل لصيد السلمون باستخدام "القارب التجاري الصغير" في إقليم كولومبيا البريطاني. هل السياسة الفيدرالية الكندية الحالية تعزز الإدارة الفعالة لصيد الأسماك؟ إن ما يسعى إليه الوزير هو الحصول على إجابة لهذا السؤال من خلال تقديم تقييم للسياسة الحالية مقارنة بالسياسات البديلة الممكنة.

إن مصطلح صيد الأسماك "بالقارب الصغير" يستخدم لتمييز هذا النوع من صيد الأسماك عن صيد السلمون التجاري الذي يربي في "المزارع"، والذي يقع ضمن نطاق تنظيم الحكومة الإقليمية وليس الحكومة الفيدرالية. لقد أشار الوزير إلى أن يتم توجيه التفكير في رياضة صيد السلمون فقط ومدى تأثيرها المباشر على صيد السمك التجاري. وهناك تحليل آخر يرتبط بتحقيق التوازن ما بين بين الصيد التجاري وصيد الأسماك كرياضة. كما أنه تم الطلب بأن يتم تحييد هذا التحليل عن تحليل المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن تقسيم الثروة السمكية ما بين البلدين حيث تم التفويض بشأن إجراء تحليل منفصل لهذه القضية. وتم توجيه الطلب أن يتم التحليل ضمن القانون الحالي في البلد الأصيل لصيد السلمون حتى





لا يتعذر التفكير في بدائل السياسة التي ربما تحول حصة كبيرةً من حصاد صيد الأسماك التجاري إلى البلد الأصيل.

و حيث يطمح الوزير إلى اقتراح مبادرات السياسة الجديدة ضمن البرنامج الجديد فلقد تم منحك شهراً واحداً لإجراء هذا التحليل. وعلى الرغم من أنك موظف جديد في الوزارة، وليس لديك المعلومات الكافية والخبرة عن صيد الأسماك، إلا أن خبرتك وتدريبك كمحلل سياسات يسمح لك بجمع المعلومات ذات العلاقة بشكل سريع من البحوث المتوفرة، وتنظيمها بشكل فعال يقدم إجابة مفيدة عن أسئلة الوزير. وفيما يلي مثال على نوع التقرير الذي ربما قد يتم تقديمه.

زيادة القيمة الاجتماعية لصيد سمك السلمون الكندي

Increasing the Social Value of the Canadian Salmon Fishery

إعداد وزير إدارة الصيد والمحيطات 2004

الملخص التنفيذي Executive Summary

يواجه صيد سمك السلمون في كولومبيا البريطانية تحديات خطيرة، وتشير الأدلة - كما هو واضح الآن- إلى أن صيد الأسماك يمثل استنزافاً لثروة الكنديين. وسيبقى هذا الوضع حتى المستقبل القريب على الرغم من الإصلاحات المكلفة التي تمت ما بين عامي 1995 و2001. وعلى الرغم من أن بعض المشكلات المرتبطة بصيد الأسماك يمكن أن تعزى إلى إخفاقات وفشل السوق، إلا أن معظم هذه المشكلات تعزى إلى التدخلات الحكومية غير الفعالة والتي هي في الحقيقة تدخلات معاكسة. على الرغم من أن النظام الحالي ربما لا يهدد بقاء سمك السلمون، إلا أنه يعرض بعض الأنواع والسلالات الصغيرة للخطر. ولتحقيق التوازن، من المفضل أن يتم استبدال النظام التنظيمي الحالي بسياسة تقوم على الملكية الحصرية لحقوق صيد السلمون لأنهار معينة.

ويناقش هذا التحليل أربعة بدائل مقترحة للسياسة: (1) سياسة الوضع الراهن، (2) عائدات الحصاد ومزاد التراخيص، (3) تحديد النهر والملكية الحصرية، وحقوق الحصاد (مع الملكية التشاركية لنهر فريزر Fraser- river)، (4) الحصص الفردية القابلة للتداول. وجميع هذه البدائل يتم تقييمها من خلال قدرتها على تحقيق الأهداف الأربع الآتية: الكفاءة (بشكل أساسي من خلال تقليل تدمير الإيجارات، والإنفاقات غير الضرورية للموارد من أجل تأمين الصيد)، الحفاظ على التنوع البيولوجي (بشكل رئيس، من خلال زيادة عدد الأنهار الحيوية)، التوزيع العادل للقيمة الاقتصادية للحصاد (لحاملي رخص الصيد الحاليين، للصيادين الأصليين، ولدافعي الضرائب) ودراسة الجدوى الاقتصادية السياسية. وبناءً على هذا التقييم فلقد أظهر التحليل أن على الوزير أن يتبنى الملكية الحصرية الخاصة للنهر، وحقوق الحصاد (مع الملكية التشاركية لنهر فريزر). أن تبني الحصص الفردية القابلة للنقل والتحويل (individual transferable quotas- ITQs) قد يؤدي إلى تحسين كفاءة وعدالة صيد الأسماك بشكل ملحوظ. ولكنها في الوقت نفسه قد لا تتمتع بالكفاءة مثل البديل المفضل إلا أنها تتمتع بجدوى سياسية أعلى وذلك كما يظهر من خلال التطبيق الحالي للحصص الفردية القابلة للنقل والتحويل لصيد الأسماك الأخرى في كولومبيا البريطانية.



إن تخصيص حقوق الملكية الحصرية المحددة بالنهر سوف يؤدي إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وذلك من خلال تقنية الصيد الأقل تكلفة. مما سيؤدي إلى الحد من معظم النفقات العامة. وكما تم تصميمه هنا، فإن هذا البديل ينبغي أن يضمن حماية التنوع البيولوجي. كما أن هناك تعويضاً مناسباً للمنافسين الحاليين (كما هو مذكور)، والذي ينبغي أن يكون عادلاً لجميع مناطق الدوائر الانتخابية ذات الصلة. وتشير الأدلة من خبرات الدول الأخرى خلال العقد الأخير إلى أن الحصص الفردية القابلة للنقل والتحويل القائمة على القارب الواحد سوف تحد بشكل كبير من تدمير الإجراءات (على الرغم من أنها ليست الطريقة الأقل تكلفة في الحصاد لصيد سمك السلمون). أن التطبيق الفعال للحصص ربما يكون هو التحدي الأكبر (إن التطبيق الضعيف ربما يقلل العديد من فوائد التعديلات الهيكلية للكفاءة). ومع ذلك، فإن دراسة خبرات الدول الأخرى تقترح -خصوصاً نيوزيلندا، وأيسلندا- أنه يمكن تطبيق الحصص الفردية القابلة للنقل والتحويل بطريقة يمكن من خلالها تطوير الكفاءة بشكل جوهري. يمكن أيضاً تصميم هذا البديل وتطبيقه بحيث يمكن الحفاظ على التنوع البيولوجي للسلمون (شريطة الاستفادة من الصيد المشترك وليست الحصص الثابتة)، وينبغي أن يكون عادلاً للمجموعات ذات الصلة.

المقدمة Introduction

نستنتج من استعراض ومراجعة صيد السمك التجاري حول العالم أن "الصيد في العالم يواجه أزمات تتعلق بانخفاض المخزون، وتكدس في رأس المال، وخلافات حول الاختصاص التشريعي" (1). في كندا، يوضح انهيار صيد سمك القد الأطلسي سوء الإدارة الذي أدى إلى: خسائر في الاقتصاد الكندي، وصعوبات يعاني منها الأشخاص العاملون في قطاع الصيد والقطاعات المرتبطة، والتأثيرات المالية المعاكسة لتعديل النفقات الحكومية. فهل السياسة الحالية توفر أساساً مناسباً للإدارة الفاعلة لصيد سمك السلمون في كولومبيا البريطانية؟ هل السياسات البديلة تقدم احتمالات لإدارة أفضل؟ ومن أجل طرح هذه القضايا، يعرض هذا التحليل العديد من التحليلات السابقة والخاصة بصيد سمك السلمون في كولومبيا البريطانية كما يتطرق إلى مجموعة من التحليلات النظرية والعملية لصيد السلمون والأنواع الأخرى حول العالم.

صيد سمك السلمون في كولومبيا البريطانية The BC Salmon Fishery

إن صيد سمك السلمون التجاري في الساحل الغربي يعتبر من القطاعات الكندية الهامة وخاصة لإقليم كولومبيا البريطاني. حيث بلغ معدل حصاد سمك السلمون التجاري خلال العشرين عاماً الماضية

(1) R. Quentin Grafton, Dole Squires, and James Kirkley, "Private property Rights and Crises in World Fisheries: Turning the Tide?" Contemporary Economics Policy 14 (4) 1996, 90-99, at 90.

ما يقارب \$260 مليوناً (بقيمة الدولار الكندي لعام 1995) والذي انخفض بشكل ملحوظ خلال الخمسة أعوام الماضية⁽¹⁾. وإذا ما تمت إدارة الصيد بشكل فعال، فإن هذا سيؤدي إلى احتمالية توليد عوائد تتجاوز التكاليف اللازمة لحصاد الأسماك. ويطلق على هذه القيمة "القيمة الاقتصادية، أو خفض الأجور". ولكن يؤدي سوء الإدارة إلى تبيد هذا الأجر أو جزء منه عبر تشجيع الاستثمار المتزايد في جهود الصيد.

وتشير الأدلة إلى أن تبيد الأجر الاقتصادي الذي تقدمه الأنواع المختلفة من صيد الأسماك ظاهرة شائعة في كل أنحاء العالم⁽²⁾. في الواقع، إن سوء الإدارة مصحوباً بالسياسات المضللة الأخرى قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الاجتماعية بشكل يتجاوز الأجر الاقتصادي الكلي⁽³⁾. ولكن إلى أي مدى يتم تبيد الأجور المحتملة من صيد أسماك السلمون في كولومبيا البريطانية؟

اقتصاديات صيد الأسماك: Economics of the Fishery حالة العبور الحر : The Open-Access Case

من المفيد أن يتم عقد مقارنة ما بين الوضع الراهن لصيد السلمون مع ما يحتمل أن يتم حدوثه إذا كان هذا القطاع غير منظم. في حالة سوق الصيد غير المنظم، نفترض أن الصيد الفردي لا يمكن إقصاؤه أو استبعاده من الوصول إلى الأسماك حتى يتم تخصيص وتحديد عملية الصيد. بمعنى آخر، إنها "عبور حر أو منفذ مفتوح" قائم على المنافسة ويعتمد على أساليب وتطبيقات "قانون الاستملاك". ويمكن أن يتم فهم وتحليل صيد سمك السلمون بأسلوب العبور الحر - المنفذ المفتوح - كمشكلة منفعة عامة، حيث تكون السلعة تنافسية في الاستهلاك (وإذا ما قام شخص ما باصطياد واستهلاك السلمون فهذا سيجعل سمك السلمون غير متوفر للآخرين) ولا يكون هنا للإقصاء أو الاستبعاد من الحصاد أي جدوى اقتصادية. إن العديد من البحوث النظرية والتجريبية الخاصة بالموارد ذات العبور الحر - المنفذ المفتوح - بشكل عام، والمتعلقة بالصيد بشكل خاص - أشارت إلى أهم تبعات العبور الحر (المنفذ المفتوح) والمتمثلة في

(1) Richard Schwindt et al. A policy Analysis of the BC Salmon Fishery «Canian public. 29 (1), 2003, -22. Figure at 2.

(2) Jeffery & Andrew «The Curse of National Resources» European Economic Review 45(4-6) 2001, 827-39.

(3) Robert Deacon, "Incomplete Ownership, Rent Dissipation, and the Return to Related Investments," *Economic Inquiry* 32(4) 1994, 655-83; Richard Schwindt, Aidan Vining, and Steven Globerman, "Net Loss: A Cost-Benefit Analysis of the Canadian Pacific Salmon Fishery," *Journal of Policy Analysis and Management* 19(1) 2000, 23-45.



أن معظم الموارد سوف يتم حصادها من الجانب الاجتماعي⁽¹⁾. فعلى الصعيد الشخصي للصيد سيستمر بالصيد حتى يصل إلى أن تصبح تكلفة صيد سمكة إضافية (التكلفة الحدية) مساوياً لسعر السمكة (العائد الحدي). وسيعمل هذا الجهد الفردي على رفع هامش التكلفة لباقي الصيادين من خلال خفض مخزون الأسماك المتاحة للصيد.

قبل وصول الأوروبيين، لم يمثل أسلوب العبور الحر - المنفذ المفتوح ، كما تم وصفه - مشكلة اقتصادية حيث كانت كمية العرض تتجاوز الطلب عند سعر الصفر. وبالتأكيد ومن المعقول أن يتم افتراض أنه كان هناك صيد محلي قبل وصول الأوروبيين حيث كان يعتبر سمك السلمون سلعة حرة (Free Good). لذا فإن الصيد الفردي لم يعمل على رفع هامش التكلفة لباقي الصيادين. وتحت هذه الظروف فإن السكان الأصليين للساحل الغربي كانت لديهم الحرية لاستغلال صيد السلمون تماماً دون استنزاف الموارد بالمعنى الاقتصادي.⁽²⁾

ومع ذلك، هناك العديد من الأدلة التي تشير إلى أنه وحتى قبل غزو الأوروبيين، فإن الطلب المتزايد على الأسماك قد نقل صيد سمك السلمون الأصلي إلى ما هو أبعد من حالة السلعة الحرة. ومع ذلك، وبدلاً من السماح لسياسة العبور الحر - المنفذ المفتوح، فلقد قام الشعب الأصلي بتطوير نظام للملكية الخاصة والعامة⁽³⁾. أن صيد سمك السلمون في الساحل الغربي الشمالي كان يتم في النهر أو القنوات، بطريقة فعالة وكفوءة من خلال استخدام السدود والمصائد⁽⁴⁾. والأمر الأكثر أهمية هو أن الصيد كان فعالاً من الناحية الزمنية، حيث كان يمتلك الشعب الأصلي الدوافع والتنظيم الاجتماعي الذي يسمح بتكاثر الأسماك (منع الصيد خلال فترة وضع البيض) لتغذية مخزون الثروة السمكية⁽⁵⁾.

(1) See H. Scott Gordon, "The Economic Theory of a Common-Property Resource: The Fishery," *Journal of Political Economy* 62, 1954, 124-42; and Anthony Scott, "The Fishery: The Objectives of Sole Ownership," *Journal of Political Economy* 63(2) 1955, 116-24.

(2) Robert Higgs, "Legally Induced Technical Regress in the Washington Salmon Fishery," 247-79, in Lee Alston, Thrainn Eggertsson, and Douglass North, eds., *Empirical Studies in Institutional Change* (New York: Cambridge University Press, 1996).

(3) Anthony Netboy, *Salmon of the Pacific Northwest: Fish vs. Dams* (Portland, OR: Binford and Mort, 1958); Russell Barsh, *The Washington Fishing Rights Controversy: An Economic Critique* (Seattle: University of Washington Graduate School of Business Administration, 1977).

(4) Richard Schwindt, "The Case for an Expanded Indian Fishery: Efficiency, Fairness, and History," in Helmar Drost, Brian Lee Crowley, and Richard Schwindt, *Market Solutions for Native Poverty* (Toronto: C. D. Howe Institute, 1995); Higgs, "Legally Induced Technical Regress in the Washington Salmon Fishery."

(5) Fay «Tratries on Trial: The Continuing Controversy over Northhwest Indian Fishing Rights (sea. 1986).

لقد عمل تدفق الأوروبيين على خلق نظام العبور الحر- المنفذ المفتوح - على الرغم من عدم امتلاك حقوق الملكية الأصلية الموجودة بالفعل، إلا أنه لم يتم إقصاؤهم من الصيد الذي يسمح لهم بالمعيشة، ولقد عملوا على تقديم تكنولوجيا سمحت لهم بالتفوق على السكان الأصليين، والصيد في البحر المفتوح⁽¹⁾. إن هذه القفزة المتقدمة عملت على خلق بيئة العبور الحر- المنفذ المفتوح، والتي ساهمت بتقديم أساليب فعالة وذات تكلفة أقل. وحسب تقديرات عام (1930) فإن الصيد في ولاية واشنطن المجاورة باستخدام المصائد كان أكثر كفاءة مما يتعلق بالتكلفة بمقدار الثلثين مقارنة بالصيد باستخدام القوارب الصغيرة، ودون حصر صيد الأسماك بواسطة الصيادين الذين يستخدمون القوارب الصغيرة، وقد تكون المصائد ذات كفاءة بمقدار خمسة أضعاف في مجال التكلفة⁽²⁾. إن تاريخ تنظيم الصيد يوضح أن الدافع لتقديم تكنولوجيا جديدة والقفز للأمام ما زال قائماً.

التاريخ الموجز للتنظيم الحكومي لصيد الأسماك

A Brief History of Government Regulation of the Fishery

إن تاريخ صيد السلمون في كولومبيا البريطانية موثق بشكل جيد⁽³⁾. وبالنسبة لهذا التحليل، فإنه من الكافي مراجعة أربع حقب لتطور السياسة: الصيد القديم، خطة ديفيز /Davis plan/ تقرير سينكلير Sinclair Report، بعثة بيرس، Pears Commission، وخطة ميفلين Mifflin pla عام 19969 وعمليات إعادة الشراء اللاحقة حتى عام (2001).

التاريخ الأولي : العبور الحر، المنفذ المفتوح Early History: Open Access

حتى في عام (1880)، كانت هناك علامات بارزة تدل على ارتفاع عمليات الصيد في كولومبيا البريطانية، وخاصة في نهر فريزر، والذي ترافق أيضاً مع ظهور مشكلات في أنهار كولومبيا وسكرامنتو. فمن الواضح أن عمليات الصيد المفتوح قد بدأت تؤثر على انخفاض القدرة على استرداد مخزون الثروة

(1) Higgs «Legally Induced Technical Regress in the Washington Salmon Fishery»273-74 .

(2) These sources include Sol Sinclair, *Licence Limitation—British Columbia: A Method of Economic Fisheries Management* (Ottawa: Department of Fisheries, 1960); Alex Fraser, *Licence Limitation in the British Columbia Salmon Fishery*, Technical Report Series No. PAC/T-77-13 (Vancouver: Department of the Environment, Fisheries and Marine Services, 1977); Daniel Boxberger, *To Fish in Common: The Ethnohistory of Lummi Indian Salmon Fishing* (Lincoln: University of Nebraska Press, 1989); Schwindt, “The Case for an Expanded Indian Fishery”; Higgs, “Legally Induced Technical Regress in the Washington Salmon Fishery”; Schwindt, Vining, and Weimer, “A Policy Analysis of the BC Salmon Fishery.”

(3) Fraser License Limitation in the British Columbia Salmon Fishery.



السمكية. ومن ثم، تم تقديم اقتراح التراخيص، ولكن تساوت احتمالات العوائد مع منع الدخول إلى السوق. وفي عام (1887)، تمت المحاولات الأولى دون نجاح لتقييد الدخول إلى السوق. أما القيود الحقيقية الأولى لدخول السوق فقد كانت في عام (1908)، وتم منح تراخيص جديدة في عام (1914)، وتم رفع القيود عن منح التراخيص تماماً في عام (1917). ولم يتم تطبيق القيود الفعالة لدخول السوق مرة أخرى حتى أواخر عام (1960).

وبين نهاية الحرب العالمية الأولى، وعام (1950)، ازداد الضغط على الثروات السمكية بسبب كل من الدخلاء الجدد إلى السوق والاستثمارات المتزايدة في رأس المال والعمالة من قبل كل من المنافسين والداخلين الجدد، وتبين وجود مشكلة متزايدة في المبالغة في رأس المال. ولقد أشار تقرير مفوض الصيد في كولومبيا البريطانية في عام (1917) إلى "أن حل هذه المشكلة لا يكمن في التشجيع أو السماح بتوظيف مزيد من رأس المال أو العمالة أكثر مما قد يمكن توظيفه بفعالية أو كفاءة... إذا أصبحت تكلفة الإنتاج مرتفعة جداً، فإن أمل المستهلكين في الحصول على المنفعة سوف يختفي"⁽¹⁾.

خطة ديفيز/ تقرير سينكلير The Sinclair Report/ Davis Plan

مع الضغط المتزايد على مخزون الأسماك، قامت الحكومة الفيدرالية بإرسال سول سينكلير Sol Sinclair، وهو خبير اقتصادي- لتقديم تقرير مفصل عن صيد الأسماك، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الوضع الحالي. وقام سينكلير بتحديد ثلاثة بدائل للسياسة: استخدام حقوق الملكية الحصرية للموارد من خلال الاحتكار، استخدام الضرائب لتقليل ضخ رأس المال، وإغلاق الدخول إلى السوق⁽²⁾. وعلى الرغم من هذه التوصيات، إلا أن الحكومة الفيدرالية كانت معارضة لوقف الدخول إلى السوق: "إن سياسة منع الدخول إلى السوق تخالف الفكرة الشعبية القائمة التي تشير إلى أن مشاركة أي مواطن في صيد الأسماك يعتبر حقاً طبيعياً له"⁽³⁾. وبدلاً من التحدي المباشر للفكرة الشعبية، قامت الحكومة بتقييد الصيد بشكل تدريجي، وخصوصاً من خلال فرض القيود على أوقات وأماكن الصيد: "تم تبيد الأجر الخاصة بالموارد كما كان عليه الحال سابقاً، ولكن، تم تقليل خطورة الاستنزاف الملموس لمخزون

(1) Ibid.s. السابق

(2) Sinvlair, Licence Limitation- British Columbia: A Method of Economic Fisheries Management. 101-106.

(3) Don DeVoretz and Richard Schwindt, "Harvesting Canadian Fish and Rents: A Partial Review of the Report of the Commission on Canadian Pacific Fisheries Policy," *Marine Resource Economics* 1(4) 1985, 5-23, at 130.

الأسماك⁽¹⁾. أما بخصوص البدائل الأخرى فقد كانت غير مقبولة من الناحية السياسية، حيث كانت تضر بشكل مباشر الصيادين الأصليين- المجموعة الأكثر تنظيمًا والأعلى صوتًا. لقد تم تقديم محددات الترخيص في عام (1968) تحت خطة ديفيز (حيث سميت على اسم وزير الصيد آنذاك) مع قليل من المعارضة: ”فقد وافق أصحاب السفن الأصليين على الخطة بشكل عام ... أن إلغاء الحقوق لم يثير احتجاجاً شعبياً... أن المجموعة المهمة التي تأثرت بشكل مباشر (المشاركين المحتملين) كانت مشتتة، وغير منظمة وغير قادرة دون أي شك على حساب الخسائر⁽²⁾.”

لقد اشتملت خطة ديفيز أيضاً على الجهود الأولى لتقليل حجم الأسطول من قبل إعادة الشراء الطوعية. ولكن هذا الجانب من الخطة كان يعاني من ”الحلقة المفرغة“ والتي أثرت على عمليات إعادة الشراء الطوعية اللاحقة: حيث إن عمليات إعادة الشراء أدت إلى رفع القيمة السوقية للتراخيص المتبقية (إن تخفيض عمليات الصيد المتوقعة يتم استثماره في التراخيص المتبقية)، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع تكلفة إعادة الشراء ويستنفذ سريعاً ميزانية إعادة الشراء. ومن الواضح، وحتى بعد عمليات إعادة الشراء، هناك عدد سفن أكبر من اللازم والتي قد تؤدي إلى رفع الأجور⁽³⁾. أما النتيجة النهائية المهمة لخطة ديفيز، فهي أنها ”جمدت“ بفعالية أنواع السفن وحصرتها في قوارب الشبكة، وقوارب الشباك الخيشومية، وقوارب الصنارة، والتي لها إمكانيات مختلفة تماماً.

و بعيداً عن فشل الخطة في الحد من عدد القوارب الحالية الفائضة، فإن نقطة الضعف في خطة ديفيز تتمثل في أنها تقدم شيئاً للحد من تكديس رأس مال غير مرتبط بالدخول إلى السوق. في الحقيقة، لقد جعلت الوضع أكثر سوءاً. حيث أصبح عدد المنافسين محدوداً، وازدادت حدة المنافسة بين الصيادين على الأجور. واقدم الصيادون القائمون على استبدال القوارب القديمة بأخرى حديثة واستخدام التكنولوجيا المكتملة، واطلق على هذه العملية اسم ”حشو رأس المال“ Capital stuffing. وتعتبر هذه مشكلة شائعة في قطاع الصيد المغلق أو الذي يفرض قيوداً على دخول السوق.⁽⁴⁾ لقد كانت عمليات إعادة الشراء فعالة إلى حد ما خلال فترة السبعينات، حيث ارتفع سعر السلمون، ولكن انخفضت القيم بشكل كبير بين عامي (1978) و(1983). حيث وجد الداخلين الجدد إلى السوق - الذين قاموا بشراء التراخيص من السكان الأصليين - أنفسهم أمام أزمة مالية (إن السكان الأصليين الذين كان يحملون تراخيص الصيد

(1) Ibid131 ، المرجع السابق ،

(2) Schwindt «The Case for expanded Indian Fishery» at 106.

(3) See Peter H. Pearse, *Turning the Tide*; see also Diane Dupont, “Rent Dissipation in Restricted Access Fisheries,” *Journal of Environmental Economics and Management* 19(1) 1990, 26-44.

(4) Ralph «Entry Restriction in the Fishery, A survey of the Evidence” *Land Economics* 66(4), 1990 , 359-78.